



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

كلمة وزير العدل، حافظ الأختام، بمناسبة
الندوة الوطنية الأولى للمنتخبين في هيئة التوثيق
" آفاق وتحديات "

فندق سوفيتال 15 جويلية 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسوله الكريم

السادة أعضاء الحكومة،
السيد نائب الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيد النائب العام لدى المحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيد محافظ الدولة لدى مجلس الدولة،
السيد رئيس مجلس قضاء الجزائر،
السيد النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر،
السيد رئيس الغرفة الوطنية للموثقين،
السادة رؤساء الغرف الجهوية للموثقين،
السادة النواب، من هيئة التوثيق، بالمجلس الشعبي الوطني،
السيدات و السادة الموثقين المنتخبين في هياكل التوثيق،
السيدات و السادة أسرة الإعلام،
السيدات و السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني ويشرفني أن أكون بينكم في رحاب هذا الجمع الكريم و أن أشرف بعون الله وتوفيقه على فعاليات الندوة الوطنية الأولى للمنتخبين في هيئة التوثيق تحت شعار " آفاق وتحديات " وأن ألتقي بأسرة التوثيق ممثلة في نخبة من بناتها وأبنائها الذين تولوا مسؤولية الإشراف على المهنة وتسيير شؤون المنتمين إليها.

ولقد استطاعت هذه الثلة من الموثقين بفضل الإرادة والعزيمة القوية أن تتحدى كل الصعاب من أجل ضمان التواصل بين منتسبيها والعمل على بلوغ الأهداف الكبرى للمهنة ألا و هي تنظيم المهنة و ترقيتها من خلال الإعتماد على تكوين الموثقين تكوينا قانونيا و مهنيا يكفل لهم القيام بمهامهم المهنية بكل كفاءة و إحترافية.

أيها السيدات ، أيها السادة

إن مهنة التوثيق تحتل مكانة متميزة ضمن المهن القانونية لدورها المحوري في توفير الأمن التعاقدى للمواطنين، وحماية مراكزهم القانونية، واستقرار معاملاتهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

فالموثق بإعتباره مساعدا للعدالة، مطالب طوال مساره المهني بالحرص وفقا للقانون على تلبية إحتياجات المتعاملين الإقتصاديين في ظل الإصلاحات الإقتصادية و المالية الرامية إلى بناء جزائر جديدة قوية ومزدهرة.

ومما لا شك فيه، أن بلوغ هذه الغاية يتطلب منا جميعا العمل جاهدين على إرساء قواعد توثيق عصري ومتفتح ، يستجيب لمتطلبات المتعاملين الإقتصاديين والمستثمرين، وذلك من خلال تعديل القانون المنظم لمهنة الموثق ونصوصه التنظيمية و القوانين ذات الصلة لا سيما بإدراج العقد التوثيقي و التوقيع الإلكترونيين تحسبا لاعتماد الأرشيف التوثيقي الإلكتروني، و هو الأمر الذي يتطلب كمرحلة أولى و في القريب العاجل إنطلاق جميع الموثقين في عملية الرقمنة.

إن تكوين الموثق وعصرنة مهنة التوثيق يأتي في مقدمة الأولويات، التي يجب التركيز عليها سواء في الجانب التنظيمي أو البشري، بهدف الرفع من مستوى أداء الموثقين وتعميق معارفهم الفكرية والقانونية.

ومن هذا المقام وبهذه المناسبة السعيدة، لا تفوتني الفرصة أن أؤكد كذلك على وجوب تحلي الموثق بصفته ضابطا عموميا، بقواعد أخلاقيات المهنة التي هي العمود الفقري لمصداقيته ومصداقية العقد الذي يعده بحكم المسؤولية الملقاة على عاتقه قانونا، والثقة التي يحظى بها من قبل السلطات العمومية والمتعاملين، ليكون مثالا للصدق والنزاهة والإنصاف والإلتزام بتطبيق القانون والمحافظة على السر المهني.

وهنا يجب التأكيد بأن الموثقين الذين يقع على عاتقهم واجب الإلتزام بالشفافية والنزاهة والاستقامة في أداء مهامهم، يقع على عاتقهم أيضا قانونا التبليغ عن كل معاملة يستشف منها وجود شبهة فساد بمناسبة تلقيهم أي عقد من العقود المعروضة عليهم، و ذلك من أجل الحد من هذه الظاهرة التي ظلت لسنوات طويلة تستنزف خيرات البلاد وتتخر إقتصادها قصد المساهمة في معركة مكافحة الفساد بكل أشكاله و بشى الوسائل القانونية الممكنة.

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

لقد آن الأوان لإعداد مدونة أخلاقيات مهنة التوثيق لما لها من دور أساسي في ضمان ترقية المهنة وحمايتها، باعتبارها عنوان نبل وشرف الموثق ومفتاح ثقة المتعاملين معه، وفاء من الموثق ليمينه وإحتراما لختم الدولة، رمز السيادة.

إن هذه الندوة الأولى من نوعها بالنسبة لهيئة التوثيق، ستساهم لا محالة في ترقية الأداء التوثيقي من خلال :

• إثراء المنظومة التشريعية و التنظيمية،

• وتحسين سياسة التكوين،

• وتحديث نمط التسيير من خلال الإستغلال الواسع للتكنولوجيات الحديثة، قصد تطوير و ترقية الخدمة العمومية المقدمة للمواطن بصفة عامة ، والمتعاملين الإقتصاديين بصفة خاصة، وتدعيما لهيئة التوثيق.

إن تحسين و ترقية أداء الخدمة العمومية المقدمة من قبل أعوان القضاء (موثقين ، محضرين قضائيين، مترجمين – تراجمة رسميين ، محافظي البيع بالمزايدة، (هؤلاء يحوزون على الختم الرسمي للدولة) ، محامين ، خبراء قضائيين ، وسطاء قضائيين (هؤلاء لا يحوزون على الختم الرسمي للدولة)) من شأنها توفير الطمأنينة والسلم الاجتماعي لدى المتعاملين معهم ، مما يقتضي وضع مخطط عمل لترقية وعصرنة هذه المهن، بما يستجيب لتطلعات العاملين بهذا القطاع، من خلال توفير الإطار القانوني الضروري لحماية الضابط العمومي من كل التجاوزات والدعاوى الكيدية التي تقام ضده، بهدف عرقلة في أداء مهامه، وهو الأمر الذي سيعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

إن منح مساعدي العدالة ختم الدولة، كان نتيجة تفويضهم جزءا من صلاحيات السلطة العامة في مجال الخدمة العمومية، و إسهاما منهم في إستقرار المعاملات المدنية وتعزيزها على إختلاف أنواعها.

وعليه، فإن دور الموثق باعتباره ضابطا عموميا ومفوضا من الدولة، وخبيرا قانونيا في نفس الوقت، يضيف على العقود المحررة من قبله الصبغة الرسمية ويمنحها القوة القانونية في الإثبات.

و في هذا السياق، فإن بعث عمل المجلس الأعلى للتوثيق من جديد، كهيئة عليا لمهنة التوثيق أضحت ضرورة ملحة تستدعي الإسراع في تفعيلها .

أيتها السيدات ، أيها السادة،

إن إرساء معالم جديدة لمهنة التوثيق، يتطلب وضع ورقة طريق تتمثل أهم محاورها في :

أولاً: تعديل القانون المنظم لمهنة التوثيق ونصوصه التنظيمية،

ثانياً: إعطاء الأولوية المطلقة لبرامج ومناهج التكوين على المدى الطويل،

ثالثاً: إدخال الرقمنة في العمل التوثيقي،

رابعاً: إيجاد آليات جديدة لتسهيل عمل الموثق مع المحيط المتعامل معه (مختلف المصالح الإدارية من: أملاك الدولة، الضرائب، السجل التجاري...إلخ

خامساً و أخيراً: معالجة و ضبط الأرشيف التوثيقي.

و على هذا الأساس، سيتم بعون الله وضع إطار تشريعي و تنظيمي وفق مقاربة حديثة و شاملة للمهنة والإنصهار في منظومة عصرية و فقا للمعايير الدولية في الأنظمة المقارنة ، منظومة حديثة تلبي تطلعات الموثقين و تفتح لهم آفاق جديدة لمواكبة التطورات التكنولوجية و تضمن لهم الحماية القانونية اللازمة باعتبار الموثق قاضي العقود، يساهم بدور فعال في إضفاء الأمن القانوني على كل المعاملات سواء التجارية منها أو تلك المتعلقة بالاستثمار و طنيا كان أو أجنبياً.

و في الأخير، أعرب لكم عن إعتزازي بهذه الإستضافة الكريمة بينكم من خلال هذه الندوة التي تمثل الإنطلاق الأرحب والأقوم لتعاوننا البناء و تعزيز لغة الحوار المثمر، فبمثل هذه الندوات و الفعاليات تعالج الإشكالات بحثا وتحليلا فتصل إلى توصيات و نتائج تحسب لقطاع العدالة و هيئة التوثيق التي هي جزء منها .

أتمنى لكم النجاح و التوفيق في أعمال هذه الندوة التي نرجو أن تصبوا نتائجها و توصياتها إلى حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا جميعا من أجل توفير حياة كريمة ملؤها الرخاء و الإزدهار لوطننا الحبيب.

أشكركم على كرم الإصغاء و المتابعة، أعلن رسميا على افتتاح فعاليات الندوة الوطنية الأولى للمنتخبين في هيئة التوثيق تحت شعار "آفاق وتحديات"

وفقتنا الله جميعا و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.